S/PV.7925

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩٢٥**

الخميس، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيدة سيسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد فيرناندیث روفييو
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1710050 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إريتريا وجيبوتي والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

وأعطي الكلمة الآن للسفير خيرت عمروف.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لما تنص عليه الفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، تغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى شباط/فبراير ٢٠١٧.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدّم بخالص الشكر إلى سلفي السفير راميريث كارينيو ممثل فترويلا على قيادته القديرة وعمله الشاق خلال العامين الماضيين. وستركز إحاطتي الإعلامية اليوم على أنشطة اللجنة وعلى تقييم التطورات الأخيرة، استناداً إلى آخر تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال، تلقت اللجنة إخطارين عملاً بالفقرة ١١ (أ) من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)ن وإخطارين عملاً بالفقرة ١٠ (ز) من القرار ٢١١١ (٢٠١٣). كما عقدت اللجنة ثلاث مشاورات غير رسمية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدّمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية معلومات إلى اللجنة بشأن التهديدات الإرهابية عبر الوطنية في منطقة الهيئة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قدم الرئيس السبعة أعضاء الذين عيّنوا مؤخرا في فريق الرصد إلى اللجنة. وعرض الأعضاء خطة أنشطتهم للولاية الجديدة.

ويعتزم الفريق تركيز جهوده بوجه خاص على التحقيق في انتهاكات حظر الأسلحة وتوسيع نطاق إبلاغه عن قوام الجماعات المسلحة في المنطقة وهيكلها وتمويلها. وأشار منسق فريق الرصد إلى اعتزام الفريق الإبقاء على علاقة العمل الوثيقة مع الحكومة الاتحادية في الصومال المنتخبة حديثاً.

ووفقاً للتحديث الأخير الذي قدمه فريق الرصد للجنة، فإن حركة الشباب لا تزال تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن في الصومال. وبالرغم من نجاح قوات الأمن في بونتلاند في طرد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من بلدة قندلة الساحلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أفاد الفريق أن التنظيم الإرهابي ما زال يحتفظ بوجوده في منطقة الجبال المتاخمة.

كما أكد ممثلو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية خلال جلسة الإحاطة المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما جاء في تقييم فريق الرصد من أن حركة الشباب تشكل تهديداً بالغ الخطورة لاستقرار المنطقة. وذكروا أيضاً أنه لم يُرصد أي تقارب أيديولوجي بين داعش وحركة الشباب.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، أفاد فريق الرصد أن الوحدتين التابعتين للإدارة المؤقتة لجوبا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اكتشفتا وجود قرابة ٢٥ ٠٠٠ مسدس لإطلاق العيارات الخلَّبية على متن السفينة الأفريقية إس جيه بينما كانت ترسو في ميناء كيسمايو. وبتنسيق كامل بين الإدارة المؤقتة لجوبا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخبراء الأسلحة التابعين لفريق الرصد، يواصل الفريق تحقيقاته من أجل تحديد مصدر هذه الشحنة ووجهتها المقصودة.

ومع استمرار فصل الجفاف، أفاد فريق الرصد بأن عرقلة عمليات إيصال المعونة الإنسانية يمكن أن تؤدي إلى تهديدات إضافية للسلم والأمن والاستقرار في الصومال. وقد تعهدت الحكومة الاتحادية في الصومال بضمان إزالة جميع العوائق أمام تسليم المساعدات الإنسانية. واستعداد الزعماء الاتحاديين والإقليميين للالتزام بتعهداتهم وتصميم المجتمع الدولي على تنفيذ الخطة العملياتية لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية استباقاً للمجاعة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ سيكون أمراً حيويا لإنقاذ الأرواح والحفاظ على الاستقرار والأمن في الصومال.

وما فتئ الفريق يشعر بالقلق أيضاً إزاء التهديد الذي يشكله الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في الصومال على السلم والأمن. وفيما يتعلق بالحظر المفروض على تصدير الفحم، لم يتضح بعد مدى ضلوع حركة الشباب في التصدير غير المشروع للفحم من الصومال. غير أن فريق الرصد لاحظ تحولاً تكتيكياً محتملاً بعيداً عن الحظر الذي أعلنته حركة الشباب نفسها على الاتجار في الفحم، مع رصد نشاط كبير فيما يتعلق بمخزونات الفحم في كيسمايو وبور غابو.

وعلاوة على ذلك، أود أن أنوه بتلقي رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ من البعثة الدائمة للصومال، تحيل بها تقرير الحكومة الاتحادية في الصومال عملاً بالفقرة ٧ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) بشأن هيكل قوات الأمن التابعة لها وتكوينها وقوامها ونشرها، بما في ذلك حالة القوات الإقليمية وقوات الميليشيات.

وفيما يتعلق بإريتريا، ووفقا للتقرير النهائي الذي قدمه فريق الرصد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فقد خلص إلى أنه لم يعثر على أدلة قاطعة تثبت ضلوع حكومة إريتريا في دعم حركة الشباب، وأبلغ الفريق عن التحقيقات الجارية بشأن دعم الجماعات المسلحة والانتهاكات المحتملة لحظر الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الفريق التماس توضيحات بشأن المقاتلين المفقودين أثناء القتال منذ المواجهات الحدودية بين جيبوتي وإريتريا.

وفيما يتعلق بالاستعراض المقبل للجزاءات المفروضة على إريتريا، يعتزم فريق الرصد إعطاء الأولوية للتحقيقات المتعلقة بإريتريا في تقريره بشأن مستجدات منتصف المدة من أجل تزويد اللجنة والمجلس بسرد شامل عن امتثال إريتريا لتدابير المجلس، الذي من شأنه أن يثري ذلك الاستعراض. وسيقدم المنسق المعلومات المستكملة للفريق عن منتصف المدة إلى اللجنة في ٢١ نيسان/أبريل.

إن تحقيق السلام العالمي المستدام أمر مستحيل دون تحقيق السلام والأمن الكاملين في أفريقيا والقرن الأفريقي بصفة خاصة. والمنطقة تتأثر بالنزاع بشدة، وتتطلب نسبة عالية من موارد الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا السياق، فقد تواصل الرئيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية بشأن زيارة محتملة للرئيس إلى القرن الأفريقي.

أخيراً، وبصفتي الرئيس الجديد للجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا، فإنني ملتزم بالعمل على أساس مفتوح وشفاف وموضوعي مع جميع أعضاء اللجنة وخارجها صوب تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام في القرن الأفريقي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير عموروف على بيانه.أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة واستمرار تركيز مجلس الأمن على منع نشوب النزاعات في أفريقيا. كما أشكر السيد خيرت على إحاطته الإعلامية الشاملة بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، وعلى جهوده الدؤوبة للنهوض بعمل اللجنة منذ اضطلاعه بهذا الدور.

وكما ذكّرنا، فإن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا خطيراً للأمن في الصومال بل وفي المنطقة. ولا يزال نظام الجزاءات قائماً للحد من التهديد الذي تمثله حركة الشباب ومعالجة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن. وهو يفعل ذلك أولاً من خلال حظر الأسلحة. وهذا النظام يزيد من صعوبة تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى الصومال، ويدعم الحكومة الاتحادية في الصومال في إنشاء إدارة قوية للأسلحة والذخائر والمساءلة والشفافية.

وهذه عناصر أساسية في إصلاح أوسع نطاقاً لقطاع الأمن، وهو أمر أساسي وملح للمساعدة في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الحيوية. وفي أيار/مايو، تستضيف المملكة المتحدة مؤتمر لندن المعني بالصومال، الذي يتشارك رئاسته الأمين العام والحكومة الاتحادية للصومال. وسنسرع من تقدم الأمن ونتفق على الشراكة الدولية الجديدة اللازمة لإبقاء الصومال على الطريق الصحيح صوب تعزيز السلام والازدهار بحلول عام ٢٠٢٠. واستمرار المعركة ضد حركة الشباب أساسي في هذا المسعى.

ولكن كما قال العديد من أعضاء مجلس الأمن خلال مناقشة حفظ السلام التي عقدتها رئاسة الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7918)، لا يمكننا هزيمة الجماعات المسلحة بالوسائل العسكرية وحدها. إن التقدم السياسي الذي أحرزه الصومال في عام ٢٠١٧ قد أرسى الأسس الرئيسية للسلام والاستقرار والنمو، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان اختناق الدعم لحركة الشباب على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وكذلك من خلال القيود التي يفرضها نظام الجزاءات الذي يحرم حركة الشباب من تدفقات إيراداتها.

إن نظام الجزاءات يوقف تمويل حركة الشباب. وهو يحافظ على الموارد الطبيعية للصومال لصالح شعبه وتمكينه اقتصاديا، ويتصدى للمفسدين للتقدم السياسي في الصومال، ويساعد على دعم تطوير قوات الأمن في الصومال. وبهذه الطريقة، يدعم هذا النظام الحكومة الاتحادية للصومال في معركتها ضد حركة الشباب إلى جانب شجاعة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتضحياتها.

ويحتاج الصومال الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعمنا المتواصل. إن آثار الجفاف في الصومال بعيدة المدى، ولا بد لنا جميعا أن نتخذ إجراءات الآن لمعالجة الأزمة الإنسانية والحفاظ على المكتسبات السياسية والأمنية التي تحققت منذ عام ٢٠١٢.

وإذ أنتقل إلى الحديث عن إريتريا، أود أن أثني على الرئيس لما بذله من جهود كبيرة وجهود فريقه من أجل العمل مع حكومة إريتريا منذ تولي هذا الدور. والمملكة المتحدة ما فتئت تحث حكومة إريتريا على الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك الامتثال لقرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع. ونرحب بالمشاركة المتزايدة من جانب إريتريا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونواصل حث إريتريا على العمل مع اللجنة وفريق الرصد التابع لها ومع المجلس.

وينبغي أن نتذكر أيضا أن بعض المسائل الخطيرة لاتزال عالقة. أولاً، إن جهود الوساطة التي تبذلها قطر أمر حيوي

لضمان معرفة مصير جميع المقاتلين الجيبوتيين الذين فقدوا نتيجة لمواجهات عام ٢٠٠٨، بما في ذلك رفات الموتى، وتقديم كل المعلومات المتاحة لأسرهم.

ثانياً، إن رفض حكومة إريتريا المستمر للتعاون مع فريق الرصد، بما في ذلك عدم السماح له بزيارة إريتريا، يعني أنه ليس لدينا أي وسيلة للتحقق من عدم وجود أدلة على دعم إريتريا لحركة الشباب أو لتفهم الشواغل بشأن دعم الجماعات المسلحة الإقليمية الأخرى.

ويحدونا الأمل في أنه بحلول موعد استعراض الجزاءات المفروضة على إريتريا، الذي من المقرر أن يعقب تقرير منتصف المدة لفريق الرصد، سيكون لدى المجلس بعض الزخم الإيجابي للتفكير فيه. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع إريتريا على اغتنام فرصة المشاركة، التي يعرضها المجلس مرة أخرى.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على بيانه، ومن خلاله أتوجه بالشكر إلى فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على تقريره الأخير وعلى أعماله في مجال التحقيق. تساعد الجزاءات في جميع جوانبها، على دعم أهدافنا السياسية، ولذلك نرى أنها تمثل أداة هامة وضرورية لمجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالصومال، سأتناول ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أؤكد على أن مكافحة الجماعتين الإرهابيتين في الصومال، حركة الشباب وتنظيم داعش، لا تزال تمثل أولوية ويجب إشراك المزيد من القوات الصومالية والقوات المحلية. ونرحب بالعمل والإنجازات وبالأراضي التي كسبتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ العام ٢٠٠٧، ونحيط علما برغبة البعثة في الانسحاب المخطط والمنسق. ومن المهم الآن أن تعتمد السلطات الصومالية بسرعة هيكل أمن وطني يجسد الهيكل الاتحادي في الصومال.

وتتمثل أولويتنا في وضع حل أمني صومالي. والهدف هو إنشاء قوات مسلحة وشرطة صومالية قادرة على تولي مسؤولية الكفاح ضد حركة الشباب وتحقيق الاستقرار في الأقاليم التي تم استعادتها بشكل تدريجي، ومن ثم استلام مهام البعثة. وهذا هو منطق الاستعراضات الجارية، الذي نؤيده. وفي ذلك الجهد، فإن مشاركة القوات الإقليمية أمر بالغ الأهمية. ويشجعنا نجاح قوات بونتلاند ضد تنظيم داعش. إن مسائل اختلاس الأموال والفساد داخل الجيش الصومالي وعدم دفع رواتب القوات، اللذين تم التشديد عليهما في تقرير فريق الرصد، يجب أن يحفزانا على مواصلة المطالبات التي تتعلق بهذه المسائل وتعزيز التدريب والتأهيل المهني لقوات الأمن الصومالية.

ثانيا، إن الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصومال غير مقبولة كما هو الحال في أماكن أخرى. وجميع هذه الانتهاكات تستوجب الشجب على قدم المساواة، ولا سيما في حالة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الصومالية والقوات الدولية التي تحظى بالدعم الدولي. فإذا كانت مكافحة الإرهاب هي من أولوياتنا، فيجب القيام بذلك مع احترام حقوق الإنسان. إنها مسألة مبدأ، ولكنها أيضا مسألة تتعلق بالفعالية، لأن الرد العسكري من جانب السلطات، بدعم من البعثة، لن ينجح إلا إذا كانت تحظى بتأييد الشعب الصومالي. ولهذا السبب نؤيد توصيات فريق الرصد الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل أفضل، من جانب جميع أصحاب المصلحة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن الجفاف المستمر في المنطقة، الذي يهدد الملايين من الأرواح، يتطلب استجابة إنسانية

عاجلة وحازمة. وقد أسهمت فرنسا طواعية بمبلغ إضافي قدره ١،٦ مليون يورو لدعم عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لصالح الأشخاص الذين يعيشون في حالات التشريد القسري، منها مبلغ مليون يورو مخصص للمعونة الغذائية. ويجب أن تتوقف فورا القيود المفروضة على توزيع المساعدات الإنسانية، والتي بعضها من مسؤولية شركاء الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد المحلي، كما قال رئيس اللجنة في وقت سابق.

وانتقل إلى إريتريا، حيث نرحب بما يبدو من انعدام الدعم لحركة الشباب، ولكن أصبح يتعين الآن على إريتريا زيادة التعاون مع مجلس الأمن وفقا لمبدأ التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص دعوة فريق الرصد التابع للأمم المتحدة للزيارة وتأكيد انعدام الدعم لحركة الشباب بدءا من أسمرة. وستكون هذه الخطوة علامة على رغبة إريتريا الواضحة في المضي قدما والتحرر من نظام الحظر الذي عرفته منذ ثماني سنوات

ويجب ألا ننسى أن نظام الحظر هو أيضا استجابة لمسألة السجناء الجيبوتيين التي لم تحل بعد. وترحب فرنسا بالإفراج عن السجناء الأربعة الجيبوتيين الذين كانوا محتجزين في إريتريا منذ عام ٢٠٠٨. وقد آن الأوان لتوضيح مصير الجنود الجيبوتيين الآخرين الذين ما زالوا مفقودين، وفقا للسلطات في جيبوتي، ومعالجة مسألة الحدود. وفيما يتعلق بهذه المسائل، تستفيد السلطات الإريترية استفادة تامة من توفير إيضاحات شاملة بغية تطبيع العلاقات مع جيبوتي.

واليوم، ١٣ نيسان/أبريل، يصادف أيضا الذكرى السنوية الخامسة عشرة لقرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا بشأن تعيين الحدود بينهما. وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، تلتزم فرنسا بذلك القرار وتشجع جميع التدابير التي تمكن من المضي قدما في ترسيم الحدود امتثالا لقرار عام ٢٠٠٢. وفرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، على استعداد لدعم هذه العملية بغية تهيئة الظروف لإقامة علاقات سلمية بين البلدين المتجاورين.

وفي الختام، بوسع رئيس اللجنة أن يعول على دعم فرنسا المتواصل. وأود مرة أخرى أن أثني على عمله، وأن أثني على فريق الرصد لتقاريره الدورية والقيّمة، وأن أؤكد مجددا ثقة فرنسا في فائدة ولايته.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، يود الوفد السنغالي أن يشكر السفير خيرت عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على إحاطته الإعلامية، وأن يهنئه على الطريقة الممتازة التي ينسق بها أعمال اللجنة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يهنئ الأعضاء الجدد في فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، والذي تمكننا تقاريره الشهرية عالية الجودة بشأن آخر المستجدات، من فهم الحالة في الصومال وإريتريا على نحو أفضل.

وفيما يتعلق بالصومال، فإن الشواغل المستمرة التي أثيرت في التقارير المتعاقبة التي قدمها فريق الرصد توضح التحديات الكبيرة التي ما زالت تشكلها الحالة الأمنية في الصومال. ومن خلال وجود حركة الشباب وأفعالها المؤذية، لا تزال حركة تشكل تهديدا باستمرار احتلالها لأجزاء كبيرة من الإقليم وبقيامها بهجمات، مما يجعل الحالة الأمنية في البلد أكثر تعقيدا – عقب اختتام عملية انتخابية مرضية في شباط/فبراير الماضي بانتخاب فخامة السيد محمد عبد الله محمد فارماجو بصفته الرئيس الجديد للحكومة الاتحادية.

إن الهجمات التي نفذت بمقديشو في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل تشهد على الحالة الأمنية الصعبة. وأحد تلك الهجمات استهدفت رئيس الجيش الوطني الصومالي، وأسفرت عن العديد من القتلى والجرحى. ومن خلالي، تدين السنغال تدين

مرة أخرى تلك الأعمال، وتقدم تعازيها للشعب الصومالي والأسر المكلومة، وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليهنئ مرة أخرى الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي مكنت يقظتهما الدؤوبة من نجاة قائد الجيش من الهجوم.

وتشعر السنغال بالقلق أيضا إزاء التهديد الذي يشكله تزايد وجود تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة كما يتبين من العملية التي نُفذت في ٨ شباط/فبراير ضد أحد الفنادق الصغيرة على أيدي فصيل يقوده شيخ عبدالقادر مؤمن، الذي أعلن ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من نجاح قوات بونتلاند من هزيمة فصيل داعش بقندلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ما زال التنظيم يحتفظ بوجود قوي في الجبال المحيطة.

بناء على ذلك، يود وفد السنغال أن يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه لن يتسنى القيام باستجابة منسقة، ومن ثم دائمة، لمشكلة حركة الشباب، وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تقوض المنطقة، سوى من خلال التعاون الكامل لدول المنطقة، عن طريق الأطر والآليات الإقليمية التي أنشئت لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، أبلغ فريق الرصد عن اكتشاف ما يناهز ٢٥ ٠٠٠ مسدس فارغ، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من جانب إدارة جوبا المؤقتة، ووحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على متن السفينة إس جي في كيسمايو. ونرحب بتعاون المسؤولين عن إدارة جوبا المؤقتة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخبراء الأسلحة التابعين لفريق الرصد الذين تمكنوا من الوصول إلى الحاوية، والذين يعملون على تحديد مصدر هذه الأسلحة ومقصدها. ونشير أيضا إلى إعراب الفريق عن قلقه جراء الخطر الذي يهدد السلم والأمن بفعل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في الصومال، على النحو المبين في تقريره الأخير، ووجود سبع سفن صيد بالقرب من بوساسو، مما أدى إلى قيام الصيادين المحليين بتظاهرات في شباط/فبراير.

وفيما يتعلق بالاعتداءات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، وسرقة المعونة والعقبات التي تعترض سبل إيصالها، فإننا ندينها جميعا بشدة، أيا كان مرتكبوها. ولذلك يدعو وفد بلدي إلى إجراء إصلاح جوهري للأمن في البلد والقضاء على الفساد الذي ينخر قطاعات نشاط عديدة.

وفيما يتعلق بحظر بيع الفحم، فإننا نحيط علما بارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ الدول الأعضاء للتدابير المتخذة لتحقيق هذه الغاية. غير أن التصدير غير المشروع للفحم مستمر للأسف، باستخدام أساليب مختلفة لتيسير التهرب، ولا سيما تزوير الوثائق الجمركية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه على الرغم من أن حركة الشباب لم تعد تشارك في تجارة الفحم، فإنها تواصل مع ذلك فرض ضرائب على إنتاجها ونقلها. ولذلك من المناسب الطلب من بعثة الاتحاد الأفريقي أن تضاعف جهودها لمساعدة الحكومة الاتحادية الصومالية على منع تصدير الفحم، وتسهيل وصول فريق الرصد إلى موانئ تصدير الفحم، بما في ذلك، عند الاقتضاء، توفير وسائل النقل، وأي إجراء أمني ملائم.

وفيما يخص إريتريا، يود وفد السنغال أن يدعو البلد مرة أخرى إلى العمل بشكل أوثق مع فريق الرصد لتهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى رفع الجزاءات.

في الختام، نكرر الإعراب عن تشجيعنا لدولة قطر، التي لا تدخر، بصفتها وسيطا، أي جهد لتسوية الخلافات بين جيبوتي وإريتريا، ولا سيما فيما يتعلق بالمسألة الكامنة للمفقودين المتبقين.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إستمعنا بعناية شديدة إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الدائم لكازاخستان، السيد خيرات عمروف، بشأن الأنشطة التي

اضطلعت بها لجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا. ونشكره على قيادته المقتدرة للغاية لهذه الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

إننا نتشاطر الرأي القائل بأن الحالة في مجال الأمن في الصومال لا تزال صعبة. وفي هذا الصدد، نود التنويه بالقرار الذي اتخذه رئيس الصومال، محمد عبد الله محمد، المتعلق بإعلانه في ٦ نيسان/أبريل حالة الطوارئ، والعفو لمدة ٦٠ يوما عن مقاتلي حركة الشباب الذين يوافقون على تسليم أسلحتهم. ويعود سبب اتخاذ هاتين المبادرتين إلى عدد من الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في العاصمة وفي المناطق الأخرى، فضلا عن تجدد هجمات القراصنة على السفن التجارية الأجنبية قبالة شواطئ البلد. ونشعر بالقلق أيضا لكون المدنيين السلميين أصبحوا يقعون بشكل متزايد ضحايا للهجمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح أنه في سياق التناوب السنوي للأفراد العسكريين في الصومال، وصلت فرقة جديدة في ٨ نيسان/أبريل من أوغندا، تتكون من ٧٠٠ ٥ جندي موجودين هناك لضمان الأمن في البلد.

ونؤيد ضمان استمرار المجتمع الدولي، في اتخاذ تدابير لزيادة القدرة القتالية للجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لأنهما يتحملان العبء الرئيسي لقتال حركة الشباب. وعلينا أن نتصدى للحالة الإنسانية في الصومال، وأن نتابعها عن كثب، وهذا أمر أصبح بالغ الصعوبة. ونحن نعلم أن بعض المناطق تواجه الآن خطر المجاعة. وفي الوقت نفسه، نود أيضا الإشارة إلى أن الانتخابات الناجحة في الصومال تمثل معلما هاما للغاية على طريق المصالحة الوطنية، وإعادة بناء المؤسسات الحكومية، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية. ونتوقع أن تعمل الحكومة الاتحادية بنشاط على تسوية الوضع السياسي الداخلي، وتنمية البلد اجتماعيا واقتصاديا.

إننا نؤيد تعزيز نظام الجزاءات في الصومال، مع التقيد الصارم بوجه خاص بحظري توريد الأسلحة والفحم، بما في ذلك رصد المناطق الواقعة قبالة سواحل الصومال وتقديم المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في هذا المجال، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦). ونعتقد أن هذا الحظر يشكل أداة رئيسية لضمان عدم حصول القوات المتطرفة في البلد على مساعدات إضافية. ولدينا خبرة جيدة في ممارسة إلغاء الحظر جزئيا عن تزويد القوات المسلحة الصومالية بالأسلحة بناء على طلب الحكومة الاتحادية.

وفيما يتعلق بالقيود الدولية المفروضة على إريتريا، نعتقد أن ما يمكن أن نتحدث عنه الآن ليس الإلغاء، بل بالأحرى تعزيز الجزاءات عن طريق إنشاء تسلسل هرمي تساعده خارطة طريق، لا سيما وأن معايير فرض الجزاءات ليست شيئا يمكن أن يؤكده فريق الرصد. ولاحظنا أن الفريق يتحدث عن تدخل أسمرة المزعوم في الشؤون الداخلية لجيبوتي وإثيوبيا، وهو أمر يحتاج إلى أن يتم التحقق منه بعناية.

في الختام، نود أن نشير إلى أن أي نظام للجزاءات ليس نظاما مقدسا، بل يتعين عليه إلى أن يتكيف مع الحقائق المتغيرة وأن يعاد النظر فيه دوريا لمعرفة ما إذا كان لا يزال يتماشى مع الأسباب التي أدت إلى إنشائه في البداية.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للممثل الدائم لكازاخستان خيرات عمروف على الإحاطة الوافية عن عمل اللجنة خلال الشهور الأربعة الماضية، كما أشيد بالجهد الذي بذلته الرئاسة الكازاخية في قيادة عمل اللجنة، بموضوعية ومهنية، وكذلك لحرصها على الإسهام بفعالية في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، وأؤكد دعم مصر الكامل لتلك الجهود، ومساندتها لجهود فريق الرصد، كما أشدد على أهمية تكثيف الجهود الدولية والإقليمية للتعامل مع التحديات التي تواجهها المنطقة في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالأوضاع في الصومال، فعلى الرغم مما شهدته الفترة الماضية من تطورات إيجابية خاصة فيما يتعلق بالانتهاء

من عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتقال السلطة بشكل سلمي إلى السيد محمد فرماجو، إلا أن التهديدات المرتبطة بنشاط حركة الشباب وغيرها من التنظيمات الإرهابية، لا تزال تمثل عقبة رئيسية على طريق بناء السلام واستكمال مسيرة بناء مؤسسات الدولة، وهو ما ينبغي معه تكثيف الجهود للتعامل مع أي ثغرات تستغلها هذه التنظيمات للحصول على احتياجاتها من إمدادات السلاح والتمويل وغيرهما، وذلك بضمان الإنفاذ الكامل والدقيق لحظر توريد السلاح، المفروض بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، وقيام فريق الرصد بالتحقق من أية وقائع تتعلق بانتهاكات لهذا الحظر، بما لا يتعارض مع التسهيلات الممنوحة لتعزيز قدرات القوات المسلحة الوطنية وقوى الأمن الصومالية، ومن ناحية أخرى وعلى صعيد العقوبات المفروضة على إريتريا، أود الإشادة بما تضمنته التقارير المتتالية لفريق الرصد من عدم وجود أية أدلة على قيام إريتريا بدعم حركة الشباب.

وأؤكد موقف مصر القائم على المبادئ الخاص بمسألة الجزاءات، التي يتعين ألا يتم التعامل معها باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما كوسيلة يتم اللجوء إليها في ظروف استثنائية على أن تطبق لفترة مؤقتة، لتحقيق أهداف سياسية محددة، وبالتالي من المهم مراجعة عناصر هذه الجزاءات بشكل دوري، ومواءمتها مع التطورات على أرض الواقع. وصياغة رؤية محددة بشأن خطوات رفعها مقابل الوفاء بالالتزامات التي تضمنتها قرارات المجلس ذات الصلة.

وتتطلع مصر لتدارس تقرير نصف المدة الخاص بفريق الرصد وفق قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦) بشأن الجزاءات المفروضة على إريتريا وللمزيد من التواصل والتعاون بين إريتريا والفريق، أود تأكيد أهمية الحوار البناء بين جميع الأطراف الإقليمية المعنية للتوصل إلى حلول لجميع المشكلات والنزاعات التي تعاني منها المنطقة. كما أشدد في هذا الصدد بشكل خاص على أهمية التوصل إلى تسوية عاجلة ونهائية لمسألة مفقودي العمليات العسكرية الجيبوتيين بالنظر إلى ما تنطوي عليه من أبعاد إنسانية لا تخفى على أحد. ومن هنا، فإن مصر تؤكد أهمية قيام الأطراف الضالعة في هذا الملف بتكثيف جهودها لتحقيق هذا الهدف.

وتجدد مصر دعمها لفريق الرصد، وتؤكد أهمية التزام أعضائه بالمهنية والموضوعية في التحقق من المعلومات ذات الصلة بعناصر نظام الجزاءات، كما أود التنويه في هذا الصدد، بضرورة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل عند اختيار أعضاء الفريق وضمان وجود تمثيل أفريقي ملائم من الخبراء الذين يتمتعون بمؤهلات وخبرات متميزة، وفهم دقيق للأوضاع الإقليمية.

في الختام، أجدد مساندتنا لرئاسة كازاخستان للجنة ودعمنا لجهودها لإحلال السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. كما أهنئ السفير عمروف على توليه رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. إن الصين ستدعم عمله بنشاط.

إن الحالة في الصومال تشهد تطورات إيجابية، في الوقت الحاضر. فحكومة الصومال الاتحادية ملتزمة بتعزيز العملية السياسية وإعادة الإعمار الوطني، وقد حققت نتائج إيجابية. وتشيد الصين بالاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة على مساهماتهم في مكافحة حركة الشباب. إننا ندعو المجتمع الدولي للمساعدة في بناء دولة الصومال ودعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في مكافحة الإرهاب من أجل تحقيق السلام والاستقرار في القرن الأفريقي في أقرب وقت ممكن.

إن للقرن الأفريقي أهمية جيوسياسية كبيرة. ولبلدان المنطقة مصالح مترابطة وكلها ملزمة بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين

سبل المعيشة لسكانها. وتتطلب هذه الأهداف بيئة إقليمية سلمية ومستقرة. وتأمل الصين في أن تنهض بلدان المنطقة بالسلام والاستقرار بوجه عام في القرن الأفريقي، وكذلك بالمصالح الأساسية لشعوبها. وينبغي لها أن تعزز علاقات حسن الجوار والصداقة وأن تنخرط في تعاون عملي وأن تسوي الخلافات عن طريق الحوار والمشاورات وأن تتشارك في التصدي لخطر الإرهاب، تمشيا مع مصالحها المشتركة.

وما فتئت الصين تتخذ الموقف المتمثل في أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل إنها تسهم في عملية التوصل إلى حل سياسي. وينبغي تعديل الجزاءات استنادا إلى التطورات على أرض الواقع. وتأمل الصين أن يتقيد فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا تقيدا صارما بالولاية التي أناطه بها المجلس. ونأمل في أن يجري عمله بطريقة موضوعية ومحايدة. وينبغي للفريق أن يعزز اتصالاته مع جميع الأطراف وأن يصدر تقريرا يستند إلى معلومات موثوقة متينة من أجل الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار في القرن الأفريقي.

وتدعم الصين عملية السلام في الصومال بقوة وقد قدمت أفضل ما يمكن من مساعدات للبعثة ولبلدان القرن الأفريقي في عملياتها لتحقيق السلام. إننا على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي بغية مواصلة تقديم المساهمات الواجبة للسلام والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى سفير كازاخستان، السيد عمروف، على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الممتاز الذي يقوم به بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. إننا نقدر العمل الذي قام به الرئيس واللجنة وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا تقديرا كبيرا. هذا جزء من الجهد الأوسع لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في القرن الأفريقي.

وكما أشار الرئيس، فلا يمكن تحقيق السلم والأمن العالميين من دون حل المنازعات والتراعات في القرن الأفريقي. ونسترعي الانتباه، في هذا الصدد، إلى البيان الصادر اليوم من الاتحاد الأوروبي بمناسبة الذكرى الـ ١٥ لقرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بشأن ترسيم الحدود بين البلدين.

لقد أتيحت لنا الفرصة في الشهر الماضي للترحيب بالاختتام الناجح للعملية الانتخابية في الصومال وبالاستماع مباشرة إلى الرئيس فارماجو (انظر S/PV.7905). وقد سلمنا عندئذ بأن تعزيز قطاع الأمن الوطني يجب الآن أن يكون أولوية عليا للرئيس الجديد والحكومة الجديدة. وتتفق السويد مع تقييم فريق الرصد بأن حركة الشباب لا تزال تشكل أكبر تهديد للأمن في الصومال. وإذا أردنا أن نبني على التقدم المحرز مؤخرا، فإن المشاركة المستمرة من جانب المجلس ستكون أمرا حيويا. وإذ تحول حكومة الصومال انتباهها إلى بناء قطاع أمن وطني موثوق وفعال، فإن فريق الرصد سيكون أداة أساسية لدعمنا لهذه الجهود، وللحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الجفاف في الصومال والمنطقة. إن للجفاف آثارا سلبية محتملة على السلام والأمن، بالإضافة إلى أثرها البشري المباشر. والوصول الفوري للمساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق لدعم جهود الإغاثة على نحو فعال أمر أساسي لتلبية احتياجات خمسة ملايين شخص يعانون بالفعل من نقص حاد في الأغذية. إن تقارير فريق الرصد عن وصول المساعدات الإنسانية تسهم في إبقاء المجلس على علم بالحالة على الأرض، كما تفعل رواياته عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا نرحب بصفة خاصة بإبلاغ فريق الرصد عن العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك عن الخطوات المتخذة لإنهاء الإفلات من العقاب.

ونشير إلى الإبلاغ عن انتهاك محتمل للحظر المفروض على الأسلحة. من المهم إجراء تحقيق شامل في ذلك الحادث. كما إننا نلاحظ كذلك الحاجة إلى مواصلة اليقظة فيما يتعلق باستغلال حركة الشباب المحتمل للموارد الطبيعية.

وبالانتقال إلى إريتريا، يشجعنا أن فريق الرصد – في تقاريره المتتالية – لم يجد أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب. ومن الضروري أن تتعاون إريتريا بطريقة بناءة مع فريق الرصد بغية السماح له بالتحقق من هذا الاستنتاج بشكل قاطع. وتؤيد السويد جهود الرئيس لتيسير سبيل للمضي قدما فيما يتعلق بإمكانية وصول أعضاء فريق الرصد إلى أسمرة، ونعتقد أن قيام الرئيس بزيارة يمكن أن يكون خطوة مفيدة. ونأمل أن تكون سنة ٢٠١٧ سنة إيجابية للتعاون بين فريق الرصد وإريتريا. فالمشاركة البناءة مع فريق الرصد تصب في مصلحة الجميع. ونشجع السلطات الصومالية والإريترية على تعزيز علاقاتها مع الفريق، وهو ما يمكن أن يساعد على تعزيز مسار إيجابي للقرن الأفريقي. وستواصل السويد تقديم دعمها الكامل لعمل الفريق في السنة المقبلة.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق وخالص تعازي أوكرانيا إلى أسر الضحايا، وكذلك إلى حكومة الصومال الاتحادية، فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية الأخيرة التي قامت بها حركة الشباب والتي أسفرت عن العديد من الإصابات في صفوف السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. إن هذا مجرد تأكيد آخر بأن حركة الشباب لا تزال تمثل أكبر تهديد للسلام والأمن في الصومال، كما وصفها السفير عمروف في إحاطته الإعلامية، التي نشكره عليها.

ومع استمرار الجفاف، فإن أنشطة تنظيم الشباب تعوق الجهود المشتركة الرامية للاستجابة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. ونرحب في هذا الصدد بخطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الصومالية فيما يتعلق بتأمين طرق الإمداد الرئيسية والمساعدة في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة من الجفاف في البلد. ونؤيد أيضا التعاون بين الجيش الوطني الصومالي والبلدان المساهمة بقوات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الكفاح ضد الإرهاب. وفي ذلك الصدد، نود أن نثني على قوات الدفاع الكينية نظرا لعملياتها الناجحة التي نفذت في يومي ٢ و ٢٦ آذار/مارس والتي أسفرت عن القضاء على ٨٤ من مقاتلي حركة الشباب.

وننوه إلى بعض التقدم الذي أحرزته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، فضلا عن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لضمان أن تؤدي الأهداف المحددة في ولاية كليهما إلى تحسن كبير في إدارة الأسلحة والذخيرة في البلد وانخفاض صادرات الفحم غير المشروعة من الصومال. وقد كان تحسين التعاون المنسق في ذلك الصدد من جانب حكومة الصومال الاتحادية، بما في ذلك إخطار اللجنة بصورة شاملة وفي الوقت المناسب عاملا هاما أسهم في التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات في الصومال.

ونعتقد أن من شأن المزيد من الجهود المشتركة لضمان التنفيذ الكامل والفعال لنظام الجزاءات، وإنفاذ حظر الأسلحة وحظر الفحم أن يحدّا كثيرا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة داخل البلد وخارجه علاوة على كبح تجارة الفحم غير المشروعة، الأمر الذي سيؤدي إلى حرمان الجماعات الإرهابية من تدفق الإيرادات والأسلحة المحتملة. ونرحب بالمشاركة النشطة من قبل جميع الشركاء الدوليين والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في توفير الدعم اللازم لتحقيق تلك الغاية. وقد كان تعاون الاتحاد الأفريقي ملحوظا في ذلك الصدد، لا سيما عبر الجهود التي بذلتها البعثة في توثيق وتسجيل جميع المعدات العسكرية المكتشفة والمصادرة، فضلا

عن تقديم المساعدة إلى السلطات الاتحادية الصومالية في تنفيذ حظر الفحم.

ويساورنا القلق أيضا تجاه مسألة أخرى هي مجموعة الهجمات التي تشن على السفن التجارية قبالة سواحل الصومال، وهو ما يدل على تزايد أنشطة القرصنة في خليج عدن. وهناك ما يدل على أن ظهور القرصنة ربما يكون نتيجة لتمويل القراصنة من قبل كيانات موجودة في بلدان المنطقة نفسها. ونود في ذلك الصدد، أن نطلب إلى فريق الرصد متابعة تلك المعلومات وتوفير النتائج التي يتوصل إليها في تقرير منتصف المدة إلى اللجنة وما يتضمنه من أحدث المعلومات. ونرى أن تلك المعلومات بالغة الأهمية لجهود منع ومكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وعلاوة على ذلك ينبغي إدراج معلومات مفصلة عن أنشطة الصيد غير المشروع في التقرير المقبل لفريق الرصد.

ولا يفوتنا أن نذكر التغييرات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في عمليتي بناء الدولة الصومالية وبناء السلام. فالانتخاب السلمي لرئيس البلد ورئيسي كلا مجلسي البرلمان الصومالي، وما تبعه من تأييد إجماعي لرئيس الوزراء الجديد، قد أسفرا عن دعم غير مسبوق من جميع العشائر وتحقيق المصالحة القبلية، وهي جميعا خطوات هامة صوب تعافي الصومال واستقراره. ونتمنى نجاح مجلس الوزراء الذي تم تعيين أعضائه حديثا في الوفاء بتعهداته بإعادة بناء قوات الأمن ومؤسسات الدولة، فضلا عن التصدي للفساد وإعادة توحيد البلد.

ونلاحظ – فيما يتعلق بإريتريا – أنه لم يقدم أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب. وفي الوقت نفسه، نعرب عن شعورنا بالحيرة من أن بعض تقارير فريق الرصد قد تضمنت معلومات تشير إلى أن تنفيذ إريتريا لتدابير المجلس لا تتجاوز مجرد الألفاظ لا أكثر. ونتطلع في ذلك الصدد، إلى استعراض شامل لهذه المسألة في منتصف المدة. وندرك في هذا الصدد أن التعاون البناء من جانب الحكومة الإريترية سيسهم في التنفيذ الفعال لولاية الفريق، وهو شرط مسبق لإجراء أي تغييرات على نظام الجزاءات. ونؤيد في ذلك الصدد عمل رئيس اللجنة في الاستعداد للقيام بزيارة محتملة إلى القرن الأفريقي، ونؤكد أهمية إشراك منسق فريق الرصد في وفد كهذا بغية تعزيز الطابع الموجه نحو تحقيق النتائج لهذه الزيارة.

السيد كاواموا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب اليابان عن تقديرها العميق لقيادة كازاخستان النشطة بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وتثني اليابان أيضا على عمل فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

تعرب اليابان عن تأييدها الكامل للرئيس فارماجو في وقت يتخذ فيه الصومال مسارا جديدا نحو تحقيق السلام والرخاء. وهناك الكثير من التحديات القائمة، بما في ذلك ضرورة وضع إطار للأمن الوطني وبناء جيش وطني صومالي يتسم بطابع تمثيلي حقا. ومن الضروري أيضا مكافحة حركة الشباب وبناء قاعدة متينة للميزانية بواسطة آليات الدولة الاتحادية وتيسير الاقتراع العام بحلول عام ٢٠٢٠. وما تزال حركة الشباب، على وجه الخصوص، تشكّل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في الصومال. وبالتالي، فإن نظام الجزاءات – الذي يتضمن استثناء لحكومة الصومال – ما زال تدبيرا فعالا. واضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدور أساسي أيضا في مكافحة التطرف، بما في ذلك حركة الشباب. وتتطلع اليابان إلى تولي الجيش الوطني الصومالي المسؤولية عن أمن البلد، بما فيها الاتفاق على الإطار الأمني بين القادة الإقليميين. وسيتيح مؤتمر لندن المعني بالصومال المقرر عقده في أيار/مايو فرصة مثالية لتعزيز الإرادة السياسية للقادة الصوماليين، فضلا عن تعزيز إرادة المجتمع الدولي.

وتعدُّ المجاعة الحالية تهديدا مباشرا للتقدم المحرز في بناء الدولة منذ تشكيل الحكومة في عام ٢٠١٢. ومنذ كانون

الثاني/يناير، قدمت اليابان ما يزيد على ٣٠ مليون ٣٠ دولار في شكل مساعدات إنسانية وأمنية للبلد. وترحب اليابان باستعداد الحكومات الاتحادية والإقليمية لإزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، وتأمل في التنفيذ الكامل لتلك الالتزامات.

وعلاوة على ذلك، تؤكد التقارير الأخيرة عن عمليات خطف السفن التجارية قبالة سواحل الصومال ضرورة مواصلة الجهود الدولية في مجال مكافحة القرصنة في المنطقة. وستواصل اليابان أنشطتها المتعلقة بالإنذار والمراقبة فضلا عن عمليات الحراسة، في ذات الوقت الذي تواصل فيه دعم الخدمات الاجتماعية وجهود التنمية الاقتصادية في المناطق الساحلية. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي أيضا دعمه لحكومة الصومال في التصدي لأنشطة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

وفيما يتعلق بإريتريا، فإننا نأمل في إحراز تقدم في تحديد المقاتلين المفقودين في القتال منذ الاشتباكات الحدودية التي حدثت بين جيبوتي وإريتريا.

وتولي اليابان أيضا أهمية للزيارات التي قام بها رئيس لجنة الجزاءات ومنسق فريق الرصد إلى إريتريا. ويحدونا أمل وطيد في أن توافق الحكومة الإريترية على زيارة كهذه في المستقبل القريب. وتتطلع اليابان إلى آخر تقرير لمنتصف المدة من فريق الرصد بغرض استعراض التدابير المفروضة على إريتريا.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تتوجه أوروغواي بالشكر إلى السفير خيرت عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على إحاطته الإعلامية. وتعرب حكومة بلدي عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به اللجنة، علاوة على تقييم التطورات الأخيرة استنادا إلى تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. ويمر الصومال بلحظة تاريخية حاسمة على طريق ترسيخ دولة ديمقراطية مستقرة شاملة للجميع وذات صلاحيات كاملة.

وفقا للمعلومات التي قدمها فريق الرصد، فإن جماعة حركة الشباب الإرهابية ما تزال تشكّل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن في الصومال والمنطقة. ولذلك السبب فإن تعزيز القطاع الأمني في الصومال أمر حيوي وعاجل على حد سواء. فمن شأنه أن يمكّن البلد من المكافحة الفعالة لهذا التهديد. ويجب أن تعمل حكومة الصومال والمجتمع الدولي على نحو أوثق وبطريقة أكثر تنسيقا، مع إيلاء الأولوية لبناء القدرات اللازمة لتعزيز الحكومة وتهيئة الظروف المواتية للحوكمة وتوفير الأمن والخدمات للسكان المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومة أن تسعى إلى إقامة علاقة عمل أوثق مع فريق الرصد. ويعتزم الفريق تكثيف جهوده الرامية إلى التحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة وزيادة قدرته على الإبلاغ عن تشكيل الجماعات المسلحة في المنطقة وقوتها وتمويلها.

وثمة مسألة عاجلة أخرى هي الاستجابة لتفاقم الأزمة الإنسانية والمجاعة في الصومال الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع الإنجازات السياسية الأخيرة. ولذلك فإننا نرحب بخطة الصومال التشغيلية من أجل زيادة المساعدة الإنسانية لفترة ما قبل المجاعة، التي شجع عليها الأمين العام، للتخفيف من آثار الجفاف الشديد الذي يضرب البلد.

وفي الوقت نفسه، تحث أوروغواي الرئيس محمد عبد الله فرماجو على الوفاء بوعده بإزالة العقبات التي تعترض تقديم المساعدة، واستيراد وتصدير الأغذية والإمدادات الأساسية الحيوية، وإرسال التحويلات المالية، وتعليق المتطلبات البيروقراطية الجديدة على المستوى دون الاتحادي المفروضة على مقدمي المعونة. ويجب أن تبذل الحكومة الاتحادية هذا الجهد بصورة مستمرة بغية الحفاظ على الاستقرار والأمن في الصومال.

إن محنة النساء والأطفال مصدر قلق عميق بالنسبة لنا، بالنظر إلى ضعفهم الشديد أمام الأزمة الإنسانية التي تؤثر على

البلد. وتتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني. وتفيد اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية أن ٩٨ في المائة من النساء والفتيات في الصومال يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية، وهو المعدل الأعلى في العالم، على الرغم من أن هذه الممارسة محظورة بموجب الدستور الصومالي وتعرف على أنها تعذيب. كما نسترعي الانتباه إلى مسألة زواج الأطفال، التي لا تزال ممارسة شائعة في الصومال. وينبغي للحكومة أن تعزز التحقيق في الشكاوى وإدماج الضحايا في مجتمعاتهم المحلية.

وفيما يتعلق بإريتريا، فإن أوروغواي تلاحظ أن التقرير الكامل لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا سيقدم في الأيام القليلة المقبلة، مع تركيز على التحقيقات في إريتريا. ونأمل أن ينور التقرير أعضاء المجلس ويوفر العناصر الرئيسية لتقييم جدوى الجزاءات المفروضة على ذلك البلد.

السيد عليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير خيرت عمروف على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، التي نعتبرها مفيدة للغاية ومتوازنة توازنا جيدا جدا. ونغتنم هذه الفرصة لتهنئته على توليه رئاسة اللجنة ونؤكد له دعمنا الكامل في اضطلاعه بمسؤولياته بشكل فعال. فقد عمل بالفعل على إحداث أثر في إضفاء الجدية على العمل وفي الابتعاد عن الأيديولوجية. إننا نقدر له كثيرا التزامه بالعمل بأسلوب منفتح وشفاف وموضوعي مع جميع أعضاء اللجنة.

إن لنظام جزاءات ٧٥١ و ١٩٠٧ أهمية كبيرة للسلام والأمن الإقليميين في منطقة القرن الأفريقي، ونحن نعلق أهمية على تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا. ونقدر، في ذلك الصدد، حقيقة أن اللجنة قد عقدت جلسة إحاطة إعلامية مع ممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن التهديدات الإرهابية عبر الوطنية في المنطقة. ونعتقد أن هذه الإحاطات الإعلامية ذات صلة كبيرة بعمل اللجنة، ونشجع الرئيس على مواصلة هذه الممارسة الجيدة، بما يتماشى مع ولاية اللجنة، بغية التوصل إلى فهم أفضل للتحديات والتهديدات التي تواجه المنطقة.

وما من شك في أن حركة الشباب لا تزال قوة فعالة قادرة على شن هجمات غير متناظرة، رغم أن قدراتها التقليدية ضعفت بشكل كبير. وستكون لصلاتها المحتملة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) آثارا كبيرة على السلم والاستقرار في المنطقة. ولذلك، فمن المؤكد أن هذا شيء ينبغي متابعته عن كثب وبجدية.

إننا نرحب بتعيين أعضاء جدد في فريق الرصد، الذي يعد عمله حاسما لضمان تنفيذ نظام الجزاءات. لقد ظللنا نتعاون مع الفريق خارج المجلس، ونحن الآن على استعداد للقيام بذلك بصفتنا عضوا في المجلس بشعور عظيم بالمسؤولية. ونحن نفهم أن عمل الفريق يعتمد على أهمية ونوعية المعلومات المجمعة، ويظل التعاون بين بلدان المنطقة والجهات الأخرى يكتسي أهمية بالغة في ذلك الصدد. إننا نأمل ونتوقع أن يكون أعضاء الفريق قد اضطلعوا، خلال الأشهر الثلاثة منذ بداية عملهم، بالدراسة اللازمة للمعلومات القائمة والجديدة التي جمعت أثناء ولايتهم الجديدة. وسننتظر فريق الرصد لإبلاغنا بنتائج تحقيقاته في تقريره لمنتصف المدة، في ضوء التقارير الواردة عن انتهاكات محتملة لحظر الأسلحة بوجه خاص. وبطبيعة الحال، فإن إقامة التعاون الأفقي اللازم مع أفرقة الخبراء الأخرى أمر هام خلال عملية التحقيق في تلك التقارير، ونحن على ثقة بأن ذلك قد تم بالفعل أثناء التحقيق.

إن تعاون الصومال وإريتريا وبلدان المنطقة ضروري ضرورة مطلقة لتيسير عمل فريق الرصد ولجنة الجزاءات. ونحن نقدر، في ذلك الصدد، استعداد الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية في الصومال للتعاون مع فريق الرصد. كما نلاحظ تقديم حكومة

الصومال الاتحادية تقريرها، تمشيا مع الفقرة ٧ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦)، بشأن هيكل وتكوين وقوة وتنظيم قواتها الأمنية، بما في ذلك حالة القوات الإقليمية وقوات الميليشيات.

ويتعين على الحكومة الإثيوبية، في السياق نفسه، تقديم العون اللازم لفريق الرصد وللجنة الجزاءات بناء على التزاماتها، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكما ذكر فريق الرصد، على سبيل المثال، من المهم أن توضح إريتريا حالة الجنود المتبقين الذين حددتهم جيبوتي على أنهم ما زالوا مفقودين في القتال نتيجة للنزاع الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تمشيا مع التزاماتها بموجب المعاهدة ووفقا لتوجيهات المجلس.

ونحيط علما باعتزام الرئيس القيام بزيارة إلى المنطقة، وهو أمر طال انتظاره. فهي ستساعد بالتأكيد على تقدير الديناميات الإقليمية على نحو أفضل. ونأمل أن تتم الزيارة وفقا للممارسة المتبعة. ونود أن نوضح أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال النظر في وضع شروط مسبقة على الزيارة للمطالبة بالحصول على امتيازات من المجلس، لأن من شأن ذلك أن يشكل سابقة خطيرة. وإننا لعلى ثقة من أن الرئيس سيتعامل مع هذه المسألة بعناية.

غير أن الزيارة مهمة لأنها ستسمح للرئيس، من بين أمور أخرى، أن يستوعب الصلف والغطرسة الموجودة التي كانت تشكل مشكلة في منطقتنا، متخفية وراء قشرة من ادعاء الوقوع ضحية قد تخدع الكثيرين. وهذا هو السياق الذي ينبغي النظر فيه إلى مسألة ترسيم الحدود، إذ أنها تبدو هزيلة جدا بالمقارنة، وفي مقابل المسائل الأخرى. لقد تم الانتهاء من تعيين الحدود وما تبقى هو ترسيم الحدود، التي لا يتوقع من إثيوبيا أن تقوم به بمفردها.

ويمكن بسهولة، بالنظر إلى الحالة الجغرافية السياسية في منطقتنا، تسييس هذه المسألة ومسألة الجزاءات. ولهذا السبب يجب أن يكون الرئيس حكيما وفطنا، وهو الأمر الذي لا يساورنا شك بشأنه. ولهذا السبب فإننا نثق بأنه لا يمكنه أن يفصل في أنه قد ثبت بشكل قاطع عدم وجود صلة بين حركة الشباب وإريتريا. فلم يصدر فريق الرصد قط مثل هذا الادعاء. إن هذا الأمر ليس بمزحة، نظرا للخطر المميت الذي تمثله حركة الشباب. إنها مسألة خطيرة.

أخيرا، تعتبر إثيوبيا بلا شك هذه المسألة في غاية الأهمية، ونحن ملتزمون بالمشاركة الفعالة والبناءة لدعم عمل اللجنة.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، شأني شأن زملائي الذين تكلموا قبلي، أن أشكر السفير خيرت عمروف بحرارة على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم، وأن أهنئه على توليه رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. ولست بحاجة إلى أن أوضح هنا سبب الأهمية الكبيرة لهذه اللجنة بالنسبة لبلدي.

تجري إحاطة اليوم الإعلامية في وقت حاسم بالنسبة لاستقرار منطقة شمال أفريقيا بأسرها. والسيناريو الإقليمي يحرز تقدما، بينما تظل الصومال وإريتريا من الجهات الفاعلة الرئيسية في توازنه. وندعو مجلس الأمن إلى المساعدة على تحقيق إمكاناته من خلال تعزيز العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى السلام والاستقرار في المنطقة. وفي الذكرى السنوية الخامسة عشرة لقرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا بشأن ترسيم الحدود بين البلدين، نود أن نشير إلى إعلان الاتحاد الأوروبي اليوم بشأن هذا الموضوع.

وبدءا بأولى بياناتهما، حدد الرئيس فارماجو ورئيس الوزراء خيري أولويات الصومال السياسية، وكلها أولويات ذات صلة بنظام الجزاءات – المصالحة وطنية؛ ومحاربة حركة الشباب؛ وتعزيز قدرات قوات الأمن في البلد، بما في ذلك الشرطة؛ وتنفيذ خطة وطنية للاستراتيجيات الأمنية لمنع التطرف العنيف؛ وتحسين إدارة الأسلحة والذخيرة؛ ومكافحة

الفساد. إن الصومال يقف عند مفترق طرق حاسم في طريقه نحو إعادة الإعمار. وإيطاليا تؤيد تطلعاته المشروعة نحو توجيه عملية إعادة الإعمار تلك وتعزيز ملكيته للعملية، التي تشكل حجر الزاوية في مبدأ الحفاظ على السلام الذي أقره المجلس في العام الماضي. إن استعراض الأمين العام لمستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد، والاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتجديد القادم لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تمثل فرصة هامة لكي يقوم المجلس بتوطيد طريقه في المنطقة.

وعندما ننظر إلى الشواغل الرئيسية لحكومة الصومال الاتحادية بشأن نظام الجزاءات الحالي، ندرك أنها ناجمة إلى حد كبير عن عوامل خارجية – التهديد الذي تمثله حركة الشباب، وما يتصل بها من عقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية بغية مكافحة الجفاف والمجاعة؛ ووجود داعش؛ والانتهاكات المزعومة للحظر المفروض على الأسلحة من جانب دول ثالثة؛ والمزاعم المتعلقة بالاستغلال غير القانوني لمصائد الأسماك والفحم في الصومال. ومن ناحية أخرى، أقر فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بأن حكومة الصومال الاتحادية قد تعاونت تعاونا كاملا في تنفيذ نظام الجزاءات، وأن السلطات الإقليمية الصومالية تعمل على تحسين تعاونها مع فريق الرصد ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مثلما اتضح في حالة إدارة جوبا المؤقتة في كانون الثاني/يناير. وبوسع مجلس الأمن الآن أن يضم جهود مقديشيو لتعزيز قوات أمن يعول عليها مع معايير مرجعية فيما يتم رفع عبء الجزاءات تدريجيا. وينبغي مراعاة أي تقدم تحرزه القيادة الصومالية في مراقبة وإدارة الأسلحة والذخيرة فيما يتعلق بأي إعادة تشكيل محتملة لنظام الجزاءات.

وفيما يخص إريتريا، فإن موقفنا واضح بنفس القدر. سيجري مجلس الأمن تقييما شاملا يستند إلى آخر مستجدات عمل فريق الرصد وتقاريره، على النحو الذي تقتضيه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، قال فريق الرصد إنه لم يعثر على أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب. وفي الوقت نفسه، فإن المعلومات التي تزعم أن إريتريا تدعم جماعات مسلحة أخرى في المنطقة أمر يدعو للقلق. وبشأن النزاع حول أسرى الحرب بين إريتريا وجيبوتي، الذي تتوسط فيها قطر، فقد شهدنا ادعاءات متضاربة بشأن مصير المقاتلين المفقودين. ويحدونا الأمل في أن يتمكن فريق الرصد من المساعدة على توضيح وضعهم الفعلي حتى يتمكن المجلس من التوصل إلى استنتاجات راسخة.

وأخيرا، فإننا نتوقع أن تكون ملاحظات فريق الرصد عادلة ونزيهة ومستندة إلى الأدلة، ريثما يصدر التقرير المتعلق بالتوصيات بشأن إمكانية إجراء استعراض لنظام الجزاءات المفروضة على إريتريا. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث إريتريا على التعاون مع فريق الرصد بغية مساعدة مجلس الأمن على اتخاذ قرار غير متحيز على أساس حقائق ثابتة.

السيد فرناندیث ریبویو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السفير عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، والممثل الدائم لكازاخستان، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله في اللجنة. إننا نقدر عاليا جهود فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، الذي أنشئ لدعم أعمال اللجنة. فهو أداة هامة لإبقاء مجلس الأمن مطلعا على الحالة على أرض الواقع. وينبغي أن يعمل بحياد تام واحترام لسيادة البلدين وسلامتهما الإقليميتين.

إن نظام الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا هو أحد أطول نُظم المجلس عهدا. والتعديلات التي أدخلت عليه لم تؤد بالضرورة إلى أي تقدم ملحوظ. ونرى أن الوقت قد حان للنظر في فعالية الجزاءات وما إذا كان يجدر استمرارها.

ونود أن نشدد على التطورات السياسية في الصومال، التي تمثل انتخابات هذا العام دليلا إيجابيا على ما أحرزه البلد من تقدم في السنوات الأربع الماضية. ومن الأهمية بمكان أن تتواصل الجهود لضمان أن تجرى الانتخابات أيضا خارج العاصمة، وأن يتمكن البلد بحلول عام ٢٠٢٠ من التعويل على نظام صوت واحد لكل شخص.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء وجود حركة الشباب، التي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن في الصومال. واستنادا إلى تقرير فريق الرصد، فإن تلك المنظمة الإرهابية لا يزال لها وجود في بعض المناطق النائية من بونتلاند. إنها لا تشكل تهديدا للصومال فحسب، بل ولاستقرار المنطقة برمتها. فوجودها أكده أيضا ممثلو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونود أن نؤكد على أن وجود حركة الشباب أيضا يمثل تهديدا لجميع المنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية في المنطقة، بسبب العوائق التي يشكلها أمام جهود تلك المنظمات. ونحث الحكومة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وجميع أصحاب المصلحة الدوليين على توفير الحماية التي تحتاج إليها تلك الجهود الإنسانية، وكفالة احترام الحظر الدولي المفروض على تصدير الفحم.

وفيما يتعلق بإريتريا، يسرنا أنه مرة أخرى لا يوجد دليل على أن الحكومة قد قدمت الدعم إلى حركة الشباب الإرهابية. وينبغي لمجلس الأمن أن يحيط علما بذلك ويرد وفقا لذلك. أما بخصوص المسائل الإقليمية والحدودية، فينبغي للبلدان المعنية أن تضع حدا لكل أشكال الدعم إلى أي جماعات متمردة أو مسلحة تقوض استقرارها الداخلي. ونرحب بقيام إريتريا بإطلاق سراح أربعة من أسرى الحرب الجيبوتيين، ونحث كلا الطرفين على مواصلة العمل من خلال جهود الوساطة التي تبذلها قطر لحل مشاكلهما القائمة. وتأمل بوليفيا بإخلاص أن تتمكن بلدان المنطقة من الاستمرار في مراعاة الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في القرن الأفريقي والمصالح الأساسية لشعوبها. ويحدونا الأمل في أن تتمكن من تعزيز علاقات حسن الجوار فيما بينها وتعزيز الوحدة والتعاون وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، لتحقيق المصالح المشتركة لكل بلد في المنطقة. ونأمل أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار التغيرات التي حدثت على أرض الواقع، وأن يستعرض باستمرار الأحكام ذات الصلة لقراراته ويجري التعديلات المناسبة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أشكر السفير عمروف على إحاطته الإعلامية.

ونحن نرحب به بحرارة في دوره الجديد بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ولدينا كامل الثقة في قدرته على قيادة اللجنة إذ تشرف على الدور الهام الذي تؤديه هذه الجزاءات في تعزيز السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي.

أود أيضا أن أشكر فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على جهوده في الإبلاغ عن تنفيذ الجزاءات وإبقاء المجلس ولجنة الجزاءات على اطلاع بشأن طائفة من المسائل التي تؤثر في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة حركة الشباب، والفساد، والقرصنة، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات تدابير الجزاءات.

أنتقل أولا إلى الصومال، فقد أبرزت الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس العديد من الأسباب القائمة التي توجب أن يظل المجلس ملتزما بدعم الجهود الصومالية الرامية إلى تمهيد الطريق نحو مستقبل مستقر ومزدهر وسلمي. ونحن نتشاطر السفير عمروف قلقه إزاء حركة الشباب التي تشكل تهديدا

مستمرا للصومال والمنطقة. واليوم، نشهد تزايد لوضاعة حركة الشباب إذ تكثف هجماتها غير المتناظرة ضد الأهداف المدنية، وأجهزة الأمن والمسؤولين الحكوميين. ويجب أن نحافظ على الجهود القوية لمكافحة حركة الشباب من أجل منع انتكاس المكاسب الأمنية الأولية التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة.

إن دوامة العنف في الصومال وفي المنطقة لا يمكن كسرها بدون حكم رشيد. ونؤيد بقوة تركيز الرئيس فر رماجو ورئيس الوزراء خيري على مكافحة الفساد، ونرحب بالإفصاح المالي لحكومة الصومال الاتحادية وشروط مدونة قواعد السلوك للوزراء. ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم لتعزيز جهود الحكومة الاتحادية في مجالي الشفافية المالية والرقابة. ونؤيد استخدام الجزاءات كأداة وكجزء من استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لردع العنف وأنشطة الفساد. ونرحب بدعوة رئيس فر ماجو إلى إصلاح قطاع الأمن وتشجيع تحسين الحوكمة الشفافة والشاملة للجميع. ومن الضروري أن يستفيد جميع الصوماليين من الموارد الصومالية، وأن يتم تدريب أجهزة الأمن تدريبا جيدا وتعويضهم بشكل كاف، وأن تحترم قوات الأمن حقوق الإنسان وأن تخضع لمعايير عالية من حيث المساءلة.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، نحث حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء على زيادة جهودها للامتثال للتدابير القائمة وإبلاغ اللجنة بسرعة عند استخدام الإعفاءات ذات الصلة أثناء دعم مؤسسات قطاع الأمن الصومالي. ونحن حريصون على فهم المزيد بشأن الخطط المحتملة لدولة عضو الرامية إلى بناء قاعدة عسكرية في بربرة، واكتشاف ٢٥ ٠٠٠ كشك مسدسات لإطلاق الذخائر في ميناء كيسمايو. ونحث حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لتنفيذ الحظر وتبادل المعلومات بغية كفالة ألا تقع الأسلحة في أيدي حركة الشباب أو الآخرين بسوء نية.

كما نشجع فريق التحقق المشترك على مواصلة إحراز التقدم بشأن الهدف الهام المتمثل في تحسين إدارة حكومة الصومال الاتحادية للأسلحة والذخيرة. وتسهم الأنشطة غير القانونية مثل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والاتجار غير المشروع بالفحم في الفساد وعدم الاستقرار في الصومال والمنطقة. وكما أثار ذلك الرئيس في إحاطته الإعلامية، ما زلنا نعرب عن قلقنا إزاء صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه في المياه الصومالية، الأمر الذي يشكل تهديدا لسبل رزق المجتمعات الساحلية وأمنها الغذائي. نحن نرحب بإبلاغ فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا عن تزايد أنشطة القرصنة مؤخرا، فضلا عن العلاقة بين صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والقرصنة.

فيما يتعلق بتجارة الفحم غير المشروعة، ولئن كان فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا قد أبلغ عن بعض المؤشرات على أن حركة الشباب قد تتحول عن هذه التجارة، ما زلنا نعتقد أن الحركة يجذبها هذا النوع من التمويل. وينبغي للدول الأعضاء أن تتوخى اليقظة والتعاون، وأن تتبادل المعلومات بصورة فعالة فيما يتعلق بحظر الفحم بغية زيادة فعالية إنفاذه.

وانتقل إلى إريتريا، حيث سينظر المجلس في عدد من المسائل الخطيرة المدرجة في جدول أعماله إذ يستعد للاستعراض المقبل لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على إريتريا. وهذه تشمل الحاجة إلى تفسيرات كاملة وشفافة لأماكن وجود ما تبقى من سجناء الحرب الجيبوتيين، وإلى تقييم لمدى انتهاكات إريتريا لحظر توريد الأسلحة، ودعم إريتريا للجماعات المسلحة التي تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة، ومدى استعداد إريتريا للتعاون مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وبخصوص المسائل المتصلة بالتعاون بين فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا وحكومة إريتريا، سيكون من المهم لفريق الرصد أن يذهب إلى إريتريا مع الرئيس خلال زيارته

المقترحة إلى المنطقة. فبدون حوار إريتريا مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، بما في ذلك السماح لفريق الرصد بزيارة أسمرة، لن يتمكن المجلس من اتخاذ قرار مستنير تماما بشأن مستقبل هذه الجزاءات. ونعتقد أنه لا يمكننا التصدي لما تبقى من تحديات السلام والأمن إلا من خلال حوار مفتوح هنا وفي أسمرة. ويحدونا وطيد الأمل في أن حكومة إريتريا ستغتنم الفرصة لاتخاذ خطوة أولى نحو تحسين الحوار مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا خلال هذه الزيارة المقترحة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواليه (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود جيبوتي أن تعرب عن امتنانها لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، الولايات المتحدة، وأعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس.

علاوة على ذلك، نود أن نشكر السفير عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالصومال، فإننا نتشاطر تقييم الرئيس الذي مفاده أن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في الصومال. وقد دأبت على تكثيف الهجمات بعد رفض الرئيس فرماجو عرض العفو. وفي ضوء خطورة التهديد ووحشيته، نؤيد طلب رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال زيادة عدد القوات لتمكين قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي من إضعاف وهزيمة حركة الشباب بحزم.

وبالمثل، نكرر النداء الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى تعزيز الدعم اللوجستي لقوات الاتحاد الأفريقي في الصومال غير المجهزة كما يجب، ولا سيما عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها، بما في ذلك الطائرات العمودية. نحن في الواقع على ثقة بأنه مع توفر الدعم المعزز والمستدام والمنسق من المجتمع الدولي، ستتمكن القيادة الصومالية الجديدة من تحقيق فوائد السلام الملموسة للسكان وتحسين الأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

وانتقل إلى إريتريا، حيث نشعر بالانزعاج والقلق إزاء حقيقة عدم التعاون الملحوظ الذي ميز الولايات السابقة، وما زال حتى الآن. لقد اختارت إريتريا عمدا عرقلة عمل فريق الرصد. وقد رفضت باستمرار وبصلف السماح لفريق الرصد من التحقق من الوقائع. وبدلا من التعاون بصراحة وشفافية، وفقا لتوجيهات المجلس، فقد أغلقت الباب في وجه الفريق و لم تسمح له بأي إمكانية وصول إلى المعلومات التي يحتاجها لتحديد إذا كانت إريتريا تمتثل لقرارات المجلس أم لا. وبعبارة أخرى، تسعى إريتريا بتهكم إلى الحصول على مكافأة لتحديها قرارات مجلس الأمن. إنها لا تسعى سوى إلى العرقلة، ورفض التعاون، ومنع البعثات من إيجاد الوقائع، والصمود حتى يشعر المجلس بإحباط بدرجة كافية بفشل إجراءاته، وانزعاج بما فيه الكفاية إزاء أثر الجزاءات وصولا إلى رفع يديه مستسلما.

ودعما لهذه الاستراتيجية، وضعت خطابا يجسد دور الضحية وقد يبدو جذابا لمن لا يعرفون حقائق الحالة في المنطقة. غير أن الحقائق ظهرت على السطح، كما أبرز في العديد من تقارير الرصد الصادرة عن مجلس الأمن وتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن التهديدات العابرة للحدود في منطقة الهيئة الحكومية الدولية. وعلى العكس من ذلك، رحبت جيبوتي مرتين بخبراء فريق الرصد إلى جيبوتي هذا العام قد وتمكنت من تقاسم المعلومات القيمة.

أما بخصوص دعم إريتريا لحركة الشباب، فترى جيبوتي أن إريتريا تواصل تقديم الدعم إلى حركة الشباب. وقد تقاسمت المعلومات التي تراها ذات مصداقية ويمكن التحقق منها، مع أعضاء فريق الرصد.

وفيما يتعلق بأسرى الحرب، ينبغي حث إريتريا على توضيح حالة سجناء الحرب الجيبوتيين الـ ١٣ الذين لا يزال مصيرهم غير معروف. وليس هذا شرط فرضه مجلس الأمن، بل هو أيضا مطلب تنص عليه المعاهدة الدولية والقانون العرفي، اللذين تلتزم بهما إريتريا.

وبخصوص امتثال إريتريا لاتفاق وساطة قطر لعام ٢٠١٠، قرر مجلس الأمن أن النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا لا يزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وقد حث إريتريا على تنفيذ أحكام الاتفاق بحسن نية وعلى الدخول في محادثات مع جيبوتي بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي وملزم بشأن النزاع الحدودي، وفقا للقانون الدولي. وقد قدمت جيبوتي على الفور إلى سمو أمير قطر بيانا شاملا بالوقائع ذات الصلة والمبادئ القانونية المنطبقة على هذه المسألة. وحتى الآن، بعد سبعة أيام، لا تزال إريتريا ترفض الامتثال لأحكام الاتفاق.

وبشأن دعم إريتريا للجماعات المسلحة، تواصل إريتريا إيواء وتدريب وتجهيز وتقديم الدعم اللوجستي للجماعات المسلحة الساعية إلى الإطاحة بحكومة جيبوتي وزعزعة استقرارها. وتواصل القيام بذلك، من دون ذرة ندم، في انتهاك لالتزاماتها بموجب المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي ولالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. وتحث جيبوتي إريتريا على التوقف والكف نهائيا عن هذه الأنشطة.

وفي الختام، أؤكد مجددا امتناننا العميق لأعضاء المجلس على استمرار يقظتهم ودعمهم. في الواقع، لا يوجد بلد يمكنه الاستمرار في تحدي قرارات مجلس الأمن ويتوقع ألا يواجه عواقب أعماله.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد جورجيو (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئتكم، السيدة الرئيسة، على تولي الولايات المتحدة رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. وأشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، سعادة السفير خيرت عمروف، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده للنهوض بحوار بناء وحقيقي. وأود أن أؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين في اضطلاعه بمسؤولياته.

على سبيل المصادفة، فإن هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن تنعقد في نفس التاريخ الذي أصدرت فيه لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا حكمها النهائي والملزم قبل ١٥ عاما مضت، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتواصل إثيوبيا حتى اليوم، لأسف الكثيرين الذين عملوا بجد لتحقيق السلام، احتلال الأراضي السيادية الإريترية، بما في ذلك بلدة بادمي، في انتهاك لالتزامها التعاهدي والقانون الدولي. وقد تحطم الأمل في تحقيق السلام والأمن لشعوب المنطقة، وأرجئت إلى أجل غير مسمى فرصة بناء جبهة مشتركة لمواجهة التحديات المشتركة.

سيكون مجلس الأمن مقصرا في أداء واجبه في صون السلام والأمن الدوليين إن تجاهل إخفاق أحد الطرفين ورفضه تنفيذ اتفاق متبادل وقع عليه رسميا، ولا سيما عندما نذكر أن الاتفاق قد ضمنته وشهدت عليه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والجزائر.

إن مجلس الأمن يبقي مهتم في الوقت الراهن المسائل الإقليمية قيد نظره الفعلي – بما فيها السودان وجنوب السودان والصومال واليمن وغيرها – حيث تجري نزاعات داخل الدول أو فيما بينها أو تواصل الاحتدام. غير أنه لا يزال يتجنب باستمرار النزاع الإريتري/الإثيوبي. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في تقاعسه الذي دام ١٥ سنة في مواجهة الاحتلال والعدوان والأعمال المزعزعة للاستقرار التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين. فهذا ليس أمرا غير مقبول أخلاقيا

وقانونيا فحسب، بل ومن الواضح بشكل متزايد أن التوتر الشديد لا يمكن استمراره ومحفوف بالتصعيد الخطر.

لقد دخل نظام الجزاءات المفروض على إريتريا عامه الثامن. ولا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من أثره السلبي على إريتريا وعلى منطقة القرن الأفريقي. من الواضح أن الوقت قد حان – في الواقع تأخر كثيرا – لرفع الجزاءات المفروضة على إريتريا. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسلط الضوء على بضعة حقائق.

أولا، لم تكن الجزاءات المفروضة على إريتريا قط مبررة أو مدفوعة برغبة حقيقية في تعزيز السلم والأمن الإقليميين. وإذ أنه لا مبرر لفرضها، فإن استمرارها يمكن اعتباره مجرد رغبة في انتشار الأزمات في منطقة تعاني أصلا من النزاعات. إننا بحاجة إلى التقليل من عدد النزاعات، لا الإكثار منها.

ثانيا، إن مبرري فرض الجزاءات على إريتريا هما دعمها المزعوم لحركة الشباب في الصومال ورفضها المزعوم لحل نزاعها مع جيبوتي. لم يعثر فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على مدى أربع سنوات على أية أدلة على ارتكاب إريتريا أية إساءات ضد الصومال.

ثالثا، فيما يتعلق بجيبوتي، فإن إريتريا لا تزال ملتزمة بوساطة دولة قطر، التي أدت إلى الإفراج عن جميع أسرى الحرب الجيبوتيين. وقد أوضح أحدث تقرير لفريق الرصد أن جميع المحاورين لم يذكروا سوى سبعة أسرى حرب في إريتريا. وقد تم تحديد مصيرهم جميعا – هرب اثنان وتوفي أحدهم وأفرج عن أربعة من خلال جهود قطر. وقد أكدت إريتريا أنه لم يعد في قبضتها أي أسرى من جيبوتي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يطلب من إريتريا أن تخمن مكان أشخاص مفقودين في العمليات، كما تدعي جيبوتي. فعبء الإثبات يقع بالكامل على عاتق المدعي، حكومة جيبوتي. وإريتريا ملتزمة من جانبها بحل جميع المسائل المعلقة مع جيبوتي في إطار وساطة قطر.

رابعا، لجأت بعض البلدان، إثر فشلها في العثور على أدلة موضوعية لمواصلة الجزاءات، إلى ذرائع إجرائية بالتركيز بشكل منفرد ومفرط على عدم قدرة فريق الرصد على زيارة إريتريا. يجب الإشارة هنا إلى أن فريق الرصد قد قام بالفعل بزيارة إريتريا مرتين في مناسبات سابقة. كما يواصل فريق الرصد عقد اجتماعات وإجراء اتصالات مكثفة، من دون أي عائق، مع المسؤولين الإريتريين المعنيين. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن فريق الرصد نفسه قد أكد عدم وجود أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب. وفي ظل هذه الظروف، فإن إريتريا لا ترى أي قيمة مضافة لزيارة يقوم بها فريق الرصد إلى البلد. إن شاغل إريتريا الرئيسي هو، في الواقع، الموقف المعلن لبعض البلدان التي ذكرت صراحة أنها لن تؤيد رفع الجزاءات حتى في حالة زيارة الفريق لإريتريا.

وتود إريتريا مرة أخرى أن تؤكد من جديد التزامها بتحقيق السلام والتعاون المستدامين في المنطقة. وستواصل إريتريا تقديم إسهامها الإيجابي في سلم واستقرار وأمن منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وتكرر إريتريا، في ذلك الصدد، دعوة مجلس الأمن إلى الإسهام في السلم والتعاون والصداقة على الصعيد الإقليمي من خلال رفع الجزاءات غير المبررة وكفالة انسحاب إثيوبيا من الأراضي السيادية الإريترية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.